الأمم المتحدة

A/HRC/31/18/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
4 December 2015
Arabic
Original: Arabic
Arabic Only

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد عن زيارته إلى لبنان: التعليقات الواردة من البلد

مذكرة مقدمة من الأمانة

081215 081215 GE.15-21437 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد عن زيارته إلى لبنان: التعليقات الواردة من البلد*

٢٠١٥/٠٨/١٢

الملاحظات الأولية لوزارة الخارجية والمغتربين حول تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد

البروفسور Heiner Bielefeldt

الوثيقة A/HRC/31/18/Add.1 تاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٤

١- رحّب لبنان بزيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد البروفسور Heiner Bielefeldt في زيارته التي قام بها إلى لبنان خلال الفترة ٢٣ آذار – ٢ نيسان ٢٠١٥. وقد حرصت السلطات اللبنانية على تسهيل لقاء المقرر الخاص بمعظم الجهات التي رغب الاجتماعي إليها في إطار مهمته ضمن المدة الزمنية المقررة للزيارة.

٢- حرص لبنان دوماً على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وهيئاتها وأجهزتها المتخصصة واللجان المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية وخاصة تلك المعنية بقضايا حقوق الإنسان. إن زيارة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد تلت زيارات قامت بها وفود دولية تراوحت مهامها من متابعة قضايا الرق المعاصر ومناهضة التعذيب والشؤون الإنسانية في المنطقة بشكل عام ووضع اللاجئين من فلسطين والسودان والعراق والنازحين من سوريا بشكل خاص.

٣- تقدّر وزارة الخارجية والمغتربين الجهد التوثيقي والتحليلي والاستقصائي الذي قام به المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد والذي برز في طريقة عرض التقرير وتغطيته لمعظم الجوانب المتعلقة بحرية الدين والمعتقد في لبنان. كما تقدّر الوزارة الملاحظات والتوصيات التي أوردها المقرر الخاص.

٤- أكد التقرير على حرية الدين والمعتقد التي ينعم بها لبنان والتي يضمنها الدستور اللبناني وتحميها القوانين اللبنانية المرعية الإجراء. كما أكد التقرير على أن حرية الدين والمعتقد هي جزء من الممارسة العامة بين أبناء الشعب اللبناني.

٥- من المفيد التذكير أن النظام السياسي في لبنان هو وليد تطور تاريخي على مدى عقود من الزمن. وإذا كان احترام حقوق الطوائف يمثل جزءاً هاماً من التمثيل السياسي في الحكم فإن ذلك يستمد أسسه من المكونات الدينية التي قام عليها المجتمع اللبناني منذ مئات السنين.

* Reproduced as received.

٦- لا يدعي لبنان بأن لديه نظام حكم مثالي. إن نظام الحكم القائم حالياً في لبنان مبني على ما ارتضاه اللبنانيون وفق مبدأ احترام مكونات المجتمع اللبناني وتمثيل الطوائف بما يحفظ التوازن وصيغة العيش المشترك، وهو ما أشار إليه التقرير بشكل واضح. إن طموح اللبنانيين هو في تطوير النظام السياسي بما يحقق المساواة بين جميع أبناء الشعب اللبناني بغض النظر عن الإنتماءات الدينية.

٧- يتجاوز التقرير في بعض الأحيان الواقع التاريخي في لبنان وكذلك الظروف الصعبة التي مر بها لبنان دولة وشعباً ومؤسسات قبل الإستقلال وبعده. إن عدداً من الأفكار التي أوردها المقرر الخاص تحمل الكثير من الإيجابيات لكن تطبيقها يحتاج إلى بيئة مثالية خالية من التأثيرات الخارجية ويتوافر فيها الرخاء الإقتصادي والأمان الإجتماعي والإطمئنان للمستقبل.

٨- يذكر التقرير أن هناك عدداً محدداً فقط من الحقوق المدنية والسياسية في الدستور اللبناني. إن هذا التوصيف يجافي الحقيقة والواقع.

٩- يشجّع لبنان مشاركة المرأة والأجيال الصاعدة في الحوارات واللقاءات الدينية المشتركة والأنشطة التي تساعد في فهم الآخر. إن البرامج التي تنظم في إطار الجامعات ومنظمات المجتمع المدني تلقى الترحيب والتجاوب.

١٠- يشير التقرير إلى الإيجابيات القائمة في لبنان التي تؤكد على التوازن بين الأديان وإحترام حقوقها وخصوصيات كل منها، لكنه يرى من وجهة نظر أخرى أن ذلك قد يجمد الهيكلية القائمة ويضعف إمكانية التغيير. إن التقرير يضع في مقابل كل ميزة يتمتع بها لبنان في مجال حرية الدين والمعتقد تساؤلاً حول وجود جانب سلبي. إن مثل هذه التساؤلات قد تكون مشروعة في بعض الأحيان لكنها لا تضعف من الأوجه الإيجابية التي يتميز بها لبنان. وعلى سبيل المثال، وفي ما يعتبر الإعتراف بطائفة الأقباط وطائفة العلويين، خلال السنوات الماضية، من ضمن الأديان المعترف بها رسمياً في لبنان عملاً يستحق التقدير فإن التقرير يتطرق إلى عدم القدرة على توثيق الإجراءات المعتمدة للوصول إلى هذا الإعتراف.

١١- إن التسجيل في سجلات النفوس اللبنانية يستند إلى الإنتماء الطائفي وهو أمر قائم منذ بداية القرن الماضي. إن إخراج القيد المكتوب بخط اليد يتضمن الإشارة إلى المذهب، لكن يمكن لصاحب العلاقة طلب عدم وضع إسم المذهب. أما بطاقات الهوية المطبوعة آلياً فهي لا تتضمن أية إشارة إلى الطائفة أو المذهب.

١٢- يتطرق التقرير إلى وضع أتباع عدد من الديانات، وبعضها جديد على لبنان، وإلى عدم وجود إعتراف بالمنتسبين إليها مما يمنع عنهم ميزات في مجال التوظيف والهوية القانونية والملكية العقارية لمؤسسات الطائفة والإعفاءات بشأن المواد الدينية المستوردة. إن عدد هذه الديانات محدود وعدد أتباعها محدود أيضاً وبعض المنتمين إليها لا يحملون الجنسية اللبنانية بل هم موظفون أجانب يقيمون على الأراضي اللبنانية. وإذا كانت بعض الميزات غير متوفرة لبعض هذه الأديان

فإن واقع الأمر أن المنتسبين لهذه الأديان يمارسون شعائرهم الدينية بكل حرية مثلهم مثل باقي الأديان في لبنان.

١٣- إن تقبّل لبنان لمعتقدات وأديان جديدة إنتقلت إليه من خلال جاليات أجنبية تواجدت في لبنان وتنامى عددها ودورها في المجتمع اللبناني وأقيم لعدد منها دور عبادة خاصة بها يعتبر من الإنجازات الهامة التي تحققت في لبنان في مجال الحرية الدينية.

١٤- إن تناقص عدد اليهود في لبنان لا يعود إلى ما تطرق إليه التقرير من وجود مواقف عنيفة ذات رسائل غير ساميّة تجاه اليهود. إن على التقرير أن ينظر إلى مخططات الحركة الصهيونية التي سعت، بوسائل شتى، إلى إستقطاب اليهود في الدول العربية وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين المحتلة.

١٥- يعتبر التقرير أن مراقبة الإعلام والبث التلفزيوني، ومنع البرامج التي قد تستفز الأديان تثير القلق حول حرية التعبير. إن حرية التعبير في لبنان مصانة في الدستور لكن هذا لا يعني السماح بما يمكن أن يفسّر على أنه يثير النعرات الطائفية.

١٦- إن الأحداث المأساوية والمؤلمة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط تنعكس سلباً على لبنان، وهو أمر أشار إليه التقرير في جوانب عديدة. ورغم بعض مشاعر القلق التي عبر عنها البعض في لبنان، وفق ما ورد في متن التقرير، حول الإنتماء الطائفي للنازحين السوريين، فإن لبنان إستقبل حوالي ١،٥ مليون نازح سوري على أراضيه (أي ما يزيد عن ٣٠% من عدد سكان لبنان) من منطلقات إنسانية بحتة ولم يدخل موضوع الإنتماء الطائفي في الحسبان. وإن القرار الذي إتخذه لبنان بوقف النزوح السوري إلى لبنان، إلا في حالات إستثنائية إنسانية محددة، لا علاقة له بالشأن الطائفي بل إستند إلى عدم قدرة لبنان على إستيعاب المزيد من النازحين بسبب ضآلة الموارد والآثار الإقتصادية والإجتماعية الحادة على لبنان والشعب اللبناني والضغط الهائل على الخدمات العامة والبنية التحتية وإزدياد معدل الجريمة والإضطرابات الأمنية وإرتفاع نسبة عدد النازحين قياساً على عدد السكان في بلد صغير يمتلك مساحة جغرافية محدودة.

١٧- إن بعض الإستنتاجات والتوصيات التي أوردها التقرير تتضمن أفكاراً إيجابية يمكن أن تشكل أساساً جيداً لمزيد من التقدم في موضوع حرية الدين والمعتقد في لبنان. وفي نفس الوقت فإن عدداً آخر من التوصيات ليس بالإمكان الأخذ بها في الوقت الراهن ريثما تتوافر الظروف الملائمة لذلك في المستقبل.

١٨- إن بعض التوصيات لها وقع مفيد على المجتمع اللبناني خاصة لجهة دور رجال الدين في مناهضة العنف بإسم الدين وفي تعزيز مشاركة النساء والأجيال الصاعدة في الحوارات حول العيش المشترك وإحترام الأديان وصيانة حقوق الإنسان وتطوير أنشطة منظمات المجتمع المدني.

١٩- إن التوصيات الواردة في التقرير حول دور الحكومة اللبنانية هي موضع نقاش مستمر منذ فترة طويلة في الحكومة وفي مجلس النواب وكذلك منظمات المجتمع المدني. إن المؤسسات الحكومية تراعي العديد من الشؤون التي تطرق إليها التقرير في إطار تطوير عملها وخدماتها وتقديماتها.

٢٠- إن ما ورد أعلاه يمثل ملاحظات أولية لوزارة الخارجية والمغتربين، وسوف يتم إحاطة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد بملاحظات الوزارات والمؤسسات الحكومية اللبنانية على تقريره فور توفرها.